

تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية لمنشآت القطاع الخاص وإشكالياته

The Evolution of the Concept of Social Responsibility for Private Sector Enterprises and Its Difficulties

فواز أحمد محمد الجعيدي: طالب دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة صنعاء، اليمن.

Fawaz Ahmed Mohammed Aljaaidi: PhD Researcher, Department of Sociology, Faculty of Arts and Humanities, Sana'a University, Yemen.

Email: aljaaid64@gmail.com

DOI: <https://doi.org/10.56989/benkj.v5i10.1610>

المخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى التطرق لأهم التعريفات التي طُرحت حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنشآت الخاصة، واستعراض التغيرات في مضمونه وأبعاده ووجهات النظر المختلفة حوله، وإبراز أهم الإشكاليات التي تحول دون الاتفاق حول تعريف محدد وصريح للمفهوم. واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي الوصفي التحليلي لتحقيق هدفها، واستخدمت الكتب والدراسات والأبحاث السابقة كأدوات لجمع البيانات. وبيّنت الدراسة أن المفهوم ظهر نتيجة محاولة للحد من الآثار السلبية التي تخلفها المنشآت الخاصة على البشر والبيئة خلال ممارستها لنشاطاتها الاقتصادية، وكان للثورة الصناعية، وتطور خطوط الإنتاج، والتوجه نحو الاقتصاد الحر دورًا أساسيًا في ذلك. وأطلق المفهوم بشكل صريح في ستينات القرن العشرين. وتطور مضمون المفهوم من الانحصار على تحقيق الربحية، ليصبح مفهومًا واسعًا يرتبط بجميع نواحي الحياة الإنسانية المتداخلة مع نشاط المنشآت. وأظهرت الدراسة أنه أصبح من الصعب تحديد مجالات المفهوم وأبعاده نظرًا لاتساعه، وكان هناك العديد من المحاولات الساعية إلى إبراز تلك المجالات والأبعاد، أهمها ما عُرف بهرم كارول للمسؤولية الاجتماعية للمنشآت، والذي قسمها إلى أربعة أبعاد، تبدأ من قاعدة الهرم بالبُعد الاقتصادي، ثم القانوني، فالخلفي، ثم الخيري في قمة الهرم. وساهمت العديد من المنظمات الدولية بمبادرات هادفة إلى تحديد مجالات المسؤولية الاجتماعية، إلا أن المفهوم لا يزال غير واضح، وله العديد من المسميات والمصطلحات، ويفتقر للنظريات العلمية الشاملة المفسرة له، كما يفتقر للمؤشرات وسُبل القياس. ويعاني المفهوم من التآرجح بين الإلزامية والطوعية، متأثرًا بالصراع بين الأفكار الاشتراكية والرأسمالية، وبنشأته في سياقين مختلفين. ولا يزال هناك جدل حول جدوى تحمل المنشآت الخاصة لمسؤوليتها الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، منشآت القطاع الخاص.

Abstract:

This study aimed to address the most significant definitions proposed regarding the social responsibility of private enterprises review the changes in its content, dimensions, and the different perspectives surrounding it. And highlight the difficulties that prevent agreement on a specific definition of the concept. The study relied on a combination of the historical and descriptive–analytical approaches to achieve its objective. The study used books, previous studies, and research as tools for data collection. It also revealed that the concept emerged as an attempt to mitigate the negative impacts left by private enterprises on humans and the environment during their economic activities. The industrial revolution, the development of production lines, and the shift towards a free-market economy played a fundamental role in this. The concept was explicitly introduced in the 1960s. The content of the concept evolved from being solely focused on achieving profitability to becoming a broad concept related to all aspects of human life intertwined with the activities of the enterprises. The study showed that it has become difficult to define the concept's domains and dimensions due to its breadth. There have been numerous attempts to highlight these domains and dimensions, the most important of which is known as Carroll's Pyramid of Corporate Social Responsibility. This pyramid divides it into four dimensions: starting from the base with the economic dimension, then the legal, followed by the ethical, and finally the philanthropic dimension at the top. Several international organizations have contributed initiatives aimed at defining the domains of social responsibility. However, the concept remains unclear and is associated with numerous names and terms. It also lacks comprehensive scientific theories to explain it and lacks indicators and measurement tools. The concept suffers from oscillation between mandatory and voluntary compliance, influenced by the conflict between socialist and capitalist ideas, as well as its emergence within two different contexts. Debate continues regarding the feasibility of private enterprises assuming their social responsibility.

Keywords: Social Responsibility, Private Sector Enterprises.

المقدمة:

برز مفهوم "المسؤولية الاجتماعية للمنشآت" كأحد أهم المفاهيم الحديثة في أدبيات الإدارة والأعمال وعلم الاجتماع الاقتصادي، في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة التي يشهدها العالم. حيث لم يعد دور منشآت القطاع الخاص مقتصرًا على تحقيق الأرباح كغاية وحيدة. ويعكس هذا المفهوم تحولاً جوهرياً في نظرة المنشآت إلى دورها، فقد أصبحت مطالبة بالموازنة بين أهدافها الاقتصادية ومسؤولياتها تجاه المجتمع والبيئة. وقد اكتسب هذا المفهوم زخماً كبيراً مع تزايد الوعي العالمي بقضايا مثل التنمية المستدامة، وحقوق الإنسان، وحماية البيئة، وأخلاقيات العمل. ومع ذلك، لا يزال المفهوم يعاني من ضبابية وتعدد في التعريفات والتطبيقات، مما يخلق تحديات نظرية وعملية أمام الباحثين والمنشآت على حد سواء. تسعى هذه الورقة البحثية إلى تتبع المسار التاريخي لهذا المفهوم، واستعراض تطورات وأبعاده المختلفة، وتحليل الإشكاليات الجوهرية التي تحيط به، بهدف تقديم رؤية متكاملة تساعد على فهم أعمق لهذه الظاهرة المعقدة والمتنامية الأهمية.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تتمحور المشكلة الرئيسية للدراسة في حالة "الغموض المفاهيمي" التي لا تزال تكتنف المسؤولية الاجتماعية للمنشآت. فعلى الرغم من مرور عقود على ظهوره، لا يوجد حتى الآن تعريف واحد متفق عليه عالمياً، مما أدى إلى تعدد الأبعاد والمجالات والمسميات المرتبطة به (مثل مواطنة الشركات، الأداء الاجتماعي، الاستدامة). وتتفاقم هذه الإشكالية بسبب تأرجح المفهوم بين قطبين: الإلزامية التي تفرضها القوانين والتوقعات المجتمعية، والطوعية التي تتبع من مبادرات المنشأة الأخلاقية. كما أن نشأة المفهوم وتطوره في سياقين اقتصاديين واجتماعيين مختلفين (الأوروبي والأمريكي) أضاف بعداً آخر من التعقيد. هذا الغموض لا يؤثر فقط على الجانب النظري والأكاديمي، وإنما يمتد ليقول صعوبات عملية للمنشآت في تبني استراتيجيات واضحة للمسؤولية الاجتماعية وقياس أثرها وتقييم جدواها، مما يثير جدلاً مستمراً حول طبيعة هذه المسؤولية وحدودها وآليات تطبيقها.

بناءً على ما سبق، تسعى الدراسة للإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هي الجذور التاريخية التي أدت إلى ظهور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنشآت؟
- كيف تطور مضمون وتعريفات المسؤولية الاجتماعية منذ ظهوره وحتى الوقت الحاضر؟
- ما هي الأبعاد والنماذج النظرية الأساسية التي تشكل إطار مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنشآت؟
- ما هي أبرز الإشكاليات النظرية والعملية التي تواجه مفهوم المسؤولية الاجتماعية وتطبيقاته في القطاع الخاص؟

أهمية الدراسة: تتبع أهمية هذه الدراسة من عدة جوانب:

- **الأهمية النظرية:** تساهم الدراسة في إثراء المكتبة العربية ببحث معمق يتناول الجذور التاريخية والتطورات النظرية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، وتعمل على فك التشابك بين التعريفات والنظريات المختلفة، وتقدم تحليلاً للإشكاليات التي تواجه المفهوم، مما يساعد الباحثين على تكوين فهم شامل ومنظم.
- **الأهمية العملية:** تقدم الدراسة إطاراً واضحاً لأصحاب ومدراء منشآت القطاع الخاص لفهم أبعاد المسؤولية الاجتماعية (الاقتصادية، القانونية، الأخلاقية، والخيرية)، مما يمكنهم من بناء استراتيجيات أكثر فعالية وتكاملاً. كما تسلط الضوء على أهمية المبادرات الدولية كدليل إرشادي يمكن الاستفادة منه.
- **الأهمية المجتمعية:** من خلال توضيح دور المنشآت الذي يتجاوز الربح ليشمل المساهمة في التنمية المستدامة ومعالجة القضايا الاجتماعية والبيئية، تبرز الدراسة أهمية المفهوم كأداة لتعزيز رفاهية المجتمع وتحقيق التنمية الشاملة.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة بشكل رئيسي إلى تحقيق ما يلي:

- تتبع الجذور التاريخية لنشأة مفهوم المسؤولية الاجتماعية لمنشآت القطاع الخاص.
- استعراض التطورات التي طرأت على مضمون المفهوم وتعريفاته عبر الفترات الزمنية المختلفة.
- تحديد وتحليل الأبعاد والمجالات الرئيسية للمسؤولية الاجتماعية، مع التركيز على النماذج النظرية الأبرز مثل هرم كارول.
- إبراز الإشكاليات الجوهرية التي تعيق بلورة تعريف موحد وواضح للمفهوم، مثل الجدل حول الإلزامية والطوعية وجدوى التطبيق.

1) الجذور التاريخية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنشآت الخاصة:

يعود مبدأ المسؤولية الاجتماعية للعصور القديمة، سواء كان في الحضارات أو في الديانات السماوية السابقة، إلا أن ذلك كله كان في إطار المسؤولية الاجتماعية للأفراد. وتختص دراستنا هذه بالمسؤولية الاجتماعية للمنشآت ككيانات تنظيمية ذات أنشطة تشغيلية وأهداف ربحية. وهناك إشارات إلى بعض المبادرات من بعض المنشآت في إطار المسؤولية الاجتماعية خلال القرن الثامن عشر، ومنها على سبيل المثال، استجابة شركة شرق الهند عام 1790م لمقاطعة المستهلكين البريطانيين لمنتج السكر الذي يزرع بواسطة العمال الرقيق في حوض الكاريبي، واشترت الشركة منتج السكر من منتجين ببنغال. وفي عام 1800م بنت شركة أوكر مدن في إنجلترا للعاملين، وضمت مدارس ومكتبات ومضخات لإعادة معالجة المياه بعد الاستعمال الصناعي. كما انخرطت شركة تاتا حديد

في الهند في العديد من الأنشطة الاجتماعية منذ تأسيسها عام 1909م (Carroll, 1999). وربما كان هناك غيرها من المبادرات إلا أنها تبقى خاصة ونادرة.

ركزت منشآت القطاع الخاص منذ نشأتها مع بداية عصر الثورة الصناعية على تحقيق الربحية، ذلك الهدف الرئيسي الذي تم إنشائها من أجله، وتنافست عليه. ومع ذلك التنافس، أهملت الجانب الإنساني، والاهتمام بالكادر البشري ورعايته، وكان الاتجاه السائد نحو زيادة الأرباح، ومثل ذلك لصالح المنشآت على حساب أصحاب المصالح الأخرى. ومع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وظهور النقابات العمالية، ظهرت معها الدعوات التي نادى بضرورة اهتمام المنشآت بالكادر البشري العامل فيها، وضرورة الاهتمام بتغذيتهم وبحالتهم الصحية الجيدة، وتعليمهم من أجل زيادة الإنتاجية، وذلك حسب ما دعا له روبرت وون (Robert Owen). ثم تعالت تلك الدعوات لتنادي بضرورة مراعاة الكادر البشري، وتحديد ساعات العمل، وتحسين مستواهم المعيشي مع أسرهم. وقد مثل ذلك نواة تكون وظهور مفهوم المسؤولية الاجتماعية لمنشآت القطاع الخاص (Ghobadian et al., 2015).

توسعت تلك الدعوات مع بداية ثلاثينات القرن العشرين، لتنادي ببعض الواجبات على مدرء وملك تلك المنشآت تجاه مجتمعهم. ويرى الباحثون أن البذور الأولى لظهور مفهوم المسؤولية الاجتماعية قد ظهرت في مناقشات دود (E. Merrick Dodd) عن مدرء المنشآت الخاصة عام 1932م، والتي تضمنت دعوى تفيد بأن على مدرء تلك المنشآت واجبات اجتماعية تجاه مجتمعاتهم، إلى جانب مسؤوليتهم الاقتصادية تجاه ملك تلك المنشآت (Carroll, 1999). بعد ذلك توالى ظهور العديد من الدعوات والشارات التي تنادي بتلك الواجبات الاجتماعية التي تقع على عاتق مدرء وملك منشآت القطاع الخاص تجاه مجتمعهم، وحتى بداية خمسينات القرن العشرين. وكان ممن نادى بذلك تشستر بيرنارد (Chester Barnard) والذي تحدث عام 1938م عن الواجبات الاجتماعية لناس الأعمال (Social duties of business people) في كتابه المدرء التنفيذيين للعمال (The Social Control of Business) (Garriga) (Mele, 2004; & Functions of the Executives). كما تحدث كلارك (J. M. Clarks) عن التحكم الاجتماعي للعمال (Social Control of Business) في عام 1939م. ثم تحدث ثيودور كرييس (Theodore Kreps) عام 1940م عن قياس الأداء الاجتماعي للعمال (Measurement of the Social Performance of Business). وحسب كارول (Carroll, 1999) فإنه تجدر الإشارة إلى أن بيرنارد كان قد أشار في كتابه، إلى أن مجلة الحظ كانت قد أجرت استطلاع مع بعض المدرء التنفيذيين عام 1946م، لسؤالهم عن مسؤوليتهم الاجتماعية.

أُطلق بمفهوم المسؤولية الاجتماعية بشكل صريح مع بداية خمسينات القرن العشرين. ويعتبر بوين (H. R. Bowen) أول من أطلق المفهوم عام 1953م، حين أصدر كتاباً عن المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال (Social Responsibilities of the Businessman)، بحيث عرفها

بأنها التزامات رجال الأعمال لوضع سياساتهم واتخاذ قراراتهم وتنفيذ إجراءاتهم بما هو مرغوب ومتفق مع أهداف وقيم مجتمعهم، وهي أيضا الطريقة التي تتخذها المنشآت لتضمين سياساتها وقراراتها وأعمالها أهدافا وقيما اجتماعية (Carroll, 1999). وفي عام 1954م أكد دروكر (P. F. Drucker) أن هناك ثمانية مجالات رئيسية ينبغي على رجال الأعمال التركيز عليها عند وضع أهداف أنشطتهم، وأن المسؤولية الاجتماعية هي واحدة من هذه المجالات، وأكد على أهمية النظر فيما إذا كان النشاط يصب في تعزيز الصالح العام، ويدعم معتقدات المجتمع الأساسية، ويساهم في استقرار المجتمع ووحدته (Kan et al., 2012).

ويعتبر بوين أفضل من عرف مفهوم المسؤولية الاجتماعية خلال عقد السادس من القرن العشرين، إلا أنه ربط المفهوم برجال الأعمال كأشخاص وليس كمنشآت. وفي عام 1956م ربط أيلس (Eells) المفهوم بالمنشآت (Corporate Social Responsibility) وذلك في كتابه الذي كان بعنوان عطاء المنشآت في المجتمع الحر (Corporate Giving in Free Society). كما أشار كارول إلى كتابات أخرى تناولت مفهوم المسؤولية الاجتماعية بمسميات أخرى خلال خمسينات القرن العشرين، ومنهم هيلد (Heald) الذي تحدث عن مسؤولية الإدارة تجاه المجتمع: نمو الفكرة عام 1957م، وسيلكمان (Selekman) الذي تحدث عن الفلسفة الخلقية للدارة عام 1959م. وهذا يبين أن عقد الخمسينات من القرن العشرين قد تميز بانطلاق المفهوم، وبداية الجدل حول ماهيته، وبداية لإدراك أهميته (Carroll, 1999).

2) تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنشآت الخاصة:

تميز عقد الستينات من القرن العشرين بنمو الحركات الاجتماعية والنقابية، والتي طالبت بحقوق العمال، وتوفير بيئة عمل صحية. وكثرت المحاولات التي تسعى للوصول إلى تعريف أكثر دقة وتحديدًا لمفهوم المسؤولية الاجتماعية. وكان كيث دافيز (Keith Davis) من أوائل وأبرز من سعى لتقديم تعريف دقيق للمفهوم خلال هذه الفترة، ووضع تعريفه للمسؤولية الاجتماعية للمنشآت عام 1960م، أنه يشير إلى قرارات وإجراءات رجال الأعمال التي تتخذ لأسباب تتجاوز المصلحة الاقتصادية أو الإدارية المباشرة للمنشأة بشكل كلي أو جزئي على الأقل. وأضاف أن المسؤولية الاجتماعية هي فكرة مبهمة، وتحتاج لإظهارها بمحتوى قابل للتشغيل والإدارة. وفي نفس العام عرفها فريدريك (William C. Frederick) أنها تعني أن يراجع رجال الأعمال عمليات النظام الاقتصادي، وتكييفها لتلبي طموحات وتوقعات العامة. وهذا يعني أن تطوع وسائل النتائج بطريقة تمكن النتائج والتوزيع من تعزيز الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية. وفي عام 1963م، ساهم جوزيف ماكجواير (Joseph W. McGuire) بتعريف أكثر اتساعا للمفهوم، حيث ذكر أن فكرة المسؤولية الاجتماعية تقترض بأن واجبات المنشآت ليست فقط قانونية واقتصادية، بل أن هناك مسؤوليات معينة تجاه

المجتمع إضافية إلى تلك الواجبات. ويظهر هذا التعريف أكثر دقة ووضوح، حيث بين أن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت لا تتمثل فقط في المسؤولية الاقتصادية والمسؤولية القانونية أو التنظيمية، ولكنها أجزاء من المسؤولية الاجتماعية، وهناك مسؤوليات إضافية تجاه المجتمع، إلا أنه لم يحدد ما هي تلك المسؤوليات (Carroll, 1999).

رغم التطور النسبي في المفهوم خلال ستينات القرن العشرين، إلا أن حصر مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنشآت في تحقيق الأرباح فقط استمر من قبل البعض خلال هذه الفترة، حيث عاد ميلتون فريدمان (Milton Fridman) عام 1962م ليعرف المفهوم من وجهة نظره بحصره بالدرجة الأولى في مهمة تعظيم الأرباح، وإن ممارسة المنشآت لنشطة ذات طبيعة اجتماعية سيقود إلى زيادة حقيقية في التكاليف، وهذا ينعكس سلبيًا على العوائد الاستثمارية والأرباح النهائية (Ghobadian et al., 2015). أختصر ولتون (Clarence C. Walton) عام 1967م، مفهوم المسؤولية الاجتماعية بأنها العلاقة بين المنشآت والمجتمع، مع الدراك بأن هذه العلاقة يجب أن تكون ذات أولوية في تفكير مدراء المراتب العليا لهذه المنشآت، وإن تسعى لتحقيق أهدافها المحترمة. وأكد ولتون أن أساس هذه العلاقة هو الطوعية وليس الفرض أو اللزام، وعلى مدراء تلك المنشآت أن يتقبلوا أنها مكلفة، وألا ينتظرون عوائد مادية أو أرباح مباشرة نظير هذه التكلفة. ورغم أن هذا التعريف ينادي بأهمية المسؤولية الاجتماعية للمنشآت، إلا أنه يقدمها على أنها لا تعود بالنفع على المنشأة، وهذا يدفع الكثير من المنشآت للنفور منها، كما بدأ بال طرح أنها طوعية وليست إلزامية. وفي عام 1971م أصدر جونسون (Harold Jonsons) كتاب بعنوان "العمال في المجتمع المعاصر: الإطار والقضايا"، وقد عرض فيه العديد من التعريفات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، وكان يتناول كل تعريف بالنقد والتحليل. وقد تعرض لمصطلح "الحكمة التقليدية"، وعرف المنشأة المسؤولة اجتماعياً بأنها تلك التي توازن هيئتها الإدارية بين الاهتمامات المتعددة، عوضاً عن التركيز على تحقيق أرباح أكبر لحملة السهم فقط. وأضاف أن المنشآت المسؤولة تأخذ الموردين والعملاء والمجتمعات المحلية والأمة بعين الاعتبار. ثم عرف المسؤولية الاجتماعية بأن يقدم رجال الأعمال (مدراء وملك) برامج اجتماعية بغرض تعزيز أرباح منشآتهم، وهذا يعني أن برامج المسؤولية الاجتماعية تعود بأرباح وفوائد على المنشآت في الجبل الطويل. وقال إن رجل الأعمال أو المدير المسئول اجتماعياً، هو ذلك الذي لديه وظيفة نفعية أخرى، ليس فقط من أجل ترفيهه الشخصي، ولكن من أجل ترفيهه الفراد الخرين ممن حوله في المنشأة وزملائه والمواطنين، ودعاء إلى تفعيل ميزة التنافسية بين المنشآت في إطار المسؤولية الاجتماعية (Carroll, 1999). ويلحظ من التعريفات السابقة التحول من النظرة للمسؤولية الاجتماعية للمنشآت على أنها تكلفة غير مربحة إلى التأكيد أنها مربحة، إلا أن فوائدها وأرباحها تعود في الجبل الطويل، أي أنها ذات نفع على المنشأة.

شهد عام 1971م مساهمة هامة أيضا في مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنشآت الخاصة، وذلك من قبل لجنة التنمية الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية، في إصدار لها بعنوان "المسؤوليات الاجتماعية للمنشآت الأعمال"، والذي أشارت فيه إلى أن المنشآت تعمل بقبول وموافقة العامة، وأن هدفها الساسي هو الاجتهاد في تلبية احتياجات المجتمع وإرضائه، وأن عليها تحمل مسؤوليات أكبر تجاه المجتمع أكثر من أي وقت مضى، وأن تعمل لخدمة نطاق أوسع من القيم الإنسانية، وتساهم أكثر في تحسين نوعية حياة الناس، وليس تقديم كميات من السلع والخدمات فقط. وأكدت أن بقاء واستمرار هذه المنشآت مرتبط بجودة ما تقدمه من سلع وخدمات للمجتمع، وهذا مرتبط بجودة الإدارة ومدى استجابتها لتوقعات الناس المختلفة. كما ساهم أيضا ستينر (George Steiner) عام 1971م، في تعريف مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وذلك في كتابه الذي صدر بعنوان "العمال والمجتمع"، حيث أفاد أن المنشآت تبقى هيئات اقتصادية، ولكنها لديها مسؤوليات لتساعد المجتمع لتحقيق أهدافه الأساسية، وكلما كانت المنشأة أكبر، كلما كانت مسؤوليتها أعظم، ولكن كل المنشآت يمكن أن تساهم في ذلك دون تكلفة (Carroll, 1999).

ساعد تقديم المفهوم على هذا النحو في تعزيز أهميته، والتأكيد على ارتباطه بأهداف وغايات وقيمية وأخلاقية، وضرورة احترام انساق المجتمع، وهذا يضيفي بعدا جديدا للمفهوم. أطلق دروكر (P. F. Drucker) عام 1977م تعريف عام لمفهوم المسؤولية الاجتماعية يحدد فيه المجال المكاني للمفهوم، حيث عرفها أنها التزامات المنشآت تجاه مجتمعها الذي تمارس فيه نشاطاتها (السرّج، 2011). إلا أن مجتمعها الذي تعمل فيه يحتمل الكثير من المعاني، ابتداءً من المحيط ثم المجتمع المحلي، وانتهاءً بالدولة كاملة.

راجع كارول (Carroll) مجموعة من التعريفات السابقة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنشآت، ثم عرفها عام 1979م أنها تشمل جوانب اقتصادية وقانونية وأخلاقية، إضافة إلى التوقعات التقديرية التي يتطلع إليها المجتمع من المنشأة في جانب معين في وقت معين (Carroll, 1999). وتعتبر هذه إضافة نوعية للمفهوم، حيث بدأت ترسم ملامحه وأبعاده بشكل واضح، وحدد مجالاتها في الجوانب الاقتصادية، والجوانب القانونية، والجوانب الخلقية، إضافة إلى جوانب أخرى تتمثل في تطلعات المجتمع وتوقعاته تجاه المنشأة للمساهمة في تلبية احتياجاته النية. وفي عام 1984م عرفها بوونس (Boones) أنها تلك الفلسفة الإدارية للمنشأة من سياسات وإجراءات وأفعال التي تضع تقدم رفاهية المجتمع كواحدة من أهدافها الأساسية (ياسين، 2008). ثم عرف هولمس (Holmes) عام 1985م مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنشآت على أنها التزاما من المنشآت تجاه المجتمع الذي تعمل فيه من خلال مساهمتها في كثير من الأنشطة الاجتماعية، مثل محاربة الفقر، وخلق فرص العمل، وتحسين الخدمات الصحية، ومكافحة التلوث، والمساهمة في حل مشكلة المواصلات والسكان وغيرها. وهنا توسع المفهوم أكثر ليشمل رفاهية المجتمع كواحدة من أهداف المسؤولية الاجتماعية، وكذلك

مكافحة الفقر، وخلق فرص العمل، وتحسين الخدمات الصحية، ثم توسع أكثر ليشمل مكافحة التلوث البيئي الذي يمثل أحد أهداف التنمية البشرية المستدامة، وهذه من أبعاد التنمية البشرية (مقدم، 2013-2014).

3) المنظر الحديث لفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنشآت الخاصة:

توسعت دائرة الدراك للأثار التي تتركها المنشآت على ما حولها لتشمل الأثار البيئية، وكان ذلك خلال نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين. وساعد على ذلك ظهور مفهوم التنمية المستدامة، والذي عرفها تقرير (بروندتلاند) أنها تلبية حاجات الأجيال الحاضرة دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها. ثم تطور المفهوم عام 1991م ليصبح "تلك التنمية التي تضمن تحسين شروط وجود المجتمعات البشرية، مع البقاء في حدود قدرة تحمل أعباء الأنظمة البيئية". وفي عام 1992م، عقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في (ريو دجانيرو)، وخرج المؤتمر بما يعرف بأجندة القرن الواحد والعشرين، والتي أشارت إلى ضرورة تبني قطاع الأعمال لمفهوم حماية البيئة، واستخدام وسائل إنتاج أنظف، وحسن استخدام الموارد، والحد من التلوث، وإدراج نظام الإدارة البيئية في نظام عمل المنشآت بغرض الحد من أثارها البيئية (مكي وآخرون، 2014). ومثل ذلك نقطة تحول نحو الاهتمام بالبيئة في شتى المجالات، ومنها مجال المسؤولية الاجتماعية للمنشآت الخاصة.

ثم أطلق ستونر (Stoner) تعريفا عاما لمفهوم المسؤولية الاجتماعية في إطار ارتباطه بالأثار والنتائج لتصرفات المنشآت عام 1996م، حيث عرفها أنها تلك الإجراءات التي تتضمن نظرة المنشأة بجدية إلى نتائج وآثار تصرفاتها وأفعالها في المجتمع. وفي نفس المسار عرفها ماكملين (Macmillan) عام 2005م أنها ذلك المصطلح الذي يصف التزام إدارة المنشأة بكونها مسؤولة أمام حملة السهم أو الملك في كل عملياتها وأنشطتها، وتراعي بشكل جيد مجال تأثير تلك العمليات والنشطة على المجتمع والبيئة عند اتخاذ قراراتها، وتعمل بالموازنة بين تلك الأثار ومراعاة حاجات حملة السهم أو الملك لتحقيق الأرباح. وهنا اتجه المفهوم نحو التركيز على الأثار التي تتركها المنشآت على المجتمع والبيئة خلال مزاولتها أنشطتها، ويؤكد على أن المنشآت أن تراعي تلك الأثار، وتعمل للحد من الأثار السلبية، وتجتهد لتكريس الأثار الإيجابية، وألا يكون تعظيم الربح الغاية الأساسية للمنشأة (العامري والغالبي، 2005).

وعرف الهاوج (Elhauge) المسؤولية الاجتماعية للمنشآت لعام 2005م، أنها التضحية بالأرباح في سبيل المصلحة الاجتماعية، أي إنه يتوجب على المنشأة أن تتجاوز حدودها القانونية والتزاماتها التعاقدية بشكل طوعي. ووفقا لهذا التعريف فإن المسؤولية الاجتماعية تشمل نطاقات واسعة من الإجراءات والسلوكيات، لتتجاوز ما حولها وتذهب إلى لما هو أبعد من ذلك، كمثل دعم

التعليم والثقافة والفنون. وعرفها كويستور (Koestor) عام 2007م أنها الطريقة التي تتبعها المنشآت لإدراج قضايا المجتمع المختلفة في مجالات عملها، بصورة فردية أو جماعية (زدون وآخرون، 2022). هذا التعريف أيضاً، نطاقاً واسعاً من الإجراءات، إلا أنه حصرها في مجالات عمل المنشأة فقط.

أصبح مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنشآت محل اهتمام الكثير من الهيئات والمنظمات الدولية، ويمكن القول إنه أصبح برعاية أممية، خصوصاً في ظل ظهور مفهوم وأهداف التنمية البشرية المستدامة، والذي تتبناه وترعاه الأمم المتحدة. فقد عرفها المجلس الدولي للأعمال للتنمية المستدامة (WBCSD) عام 1999م، على أنها الالتزام الدائم من قبل قطاع الأعمال بالتصرف أخلاقياً، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتحسين الظروف المعيشية للقوى العاملة وأسراهم، فضل عن المجتمع (Asumah, 2015). وعرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 2001م، أنها التزام المنشآت بالمساهمة في التنمية الاقتصادية، مع الحفاظ على البيئة، والعمل بشكل هادف مع العاملين وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع العام من أجل تحسين نوعية حياة كل هذه الأطراف (UNIDO, 2002). أما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) المنعقد عام 2004م، فقد عرفها أنها سلوك أخلاقي لمنشأة معينة تجاه المجتمع، وتتضمن أسلوب الإدارة المسئول في التعامل مع جميع أصحاب المصالح، وليس فقط حملة السهم أو الملك. وعرفها البنك الدولي (WB) عام 2005م، أنها التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع لتحسين مستوى معيشة الناس، وبما يخدم تنمية قطاع الأعمال ومسار التنمية الشاملة في آن واحد (السحبياني، 2009). توجه المفهوم من خلال هذه التعريفات نحو تبني التنمية البشرية المستدامة، وذلك من خلال إدراج بعض أهدافها، أو التطرق لها بشكل مباشر.

ساهم المنتدى الدولي لقادة الأعمال أيضاً في تعريف مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنشآت، حيث عرفها أنها ممارسة النشطة بطريقة تتسم بالانفتاح والشفافية، وقائمة على المبادئ الخلقية، وتحترم الموظفين والمجتمع، وتحافظ على البيئة، وتهدف إلى إضافة قيمة مستدامة للمجتمع وحملة السهم أو الملك. وعرفها معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية أنها تعني تكريس إدارة المنشأة للسلوك الخلقى خلال تعاملاتها مع أصحاب المصالح والمجتمع، وتكريس وتعزيز مفهوم الداء الاجتماعي لتحسين نتائج وآثار أنشطتها، فيما يخص القيم المرتبطة بحماية البيئة. أما منظمة الأمم المتحدة فقد عرفت أنها تحلي المنشآت بروح المواطنة العالمية الجيدة، وأيمانها والتزامها بالمبادئ والمواثيق الدولية المرتبطة بحقوق النسان وبيئة العمل وحماية البيئة، وحقوقها ومسؤولياتها في السياق الدولي. وعرفها المرصد الفرنسي للمسؤولية الاجتماعية (ORSE) أنها تسخير طاقات المنشأة للمساهمة الإيجابية إلى جانب الفاعلين الرئيسيين في التنمية المستدامة، وذلك من خلال تضمين

البعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في أنشطتها للمنشآت، لتتواءم مع أهداف التنمية المستدامة (جرادات وأبو الحمام، د.ت.). وفي تقديم المفهوم بهذا المحتوى تأكيد على أن المسؤولية الاجتماعية سلوك أخلاقي للمنشآت تلتزم فيه بالقوانين والمدونات والمواثيق الدولية.

ركزت هيئات ومنظمات عالمية أخرى على إبراز سمة الطوعية للمسؤولية الاجتماعية للمنشآت. ومنها تعريف الاتحاد الأوروبي عام 2001م، والذي عرفها أنها مفهوم تُضمّن المنشآت بمقتضاه اعتبارات اجتماعية وبيئية في أعمالها، وخلل تعاملها مع أصحاب المصالح بشكل طوعي. ويؤكد الاتحاد الأوروبي على أن أساس المفهوم هو الطوعية، ولا يتطلب سن قوانين أو قواعد ملزمة للمنشآت لتبني ونهج مسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع. وعرفت الغرفة التجارية العالمية أنها ذلك المفهوم الذي يساهم في تطوع المنشآت للسعي لتحقيق تنمية، لاعتبارات أخلاقية واجتماعية، دون وجود قوانين أو قواعد ملزمة، وتتحقق من خلال التوعية والقناع والتعليم، وأنها تعتمد على مبادرات المنشآت الطوعية (مقدم، 2014-2013).

نشرت منظمة المعايير الدولية أيزو (ISO) دليل إرشادي حول المسؤولية المجتمعية عام 2010م. وقد ترجمة كلمة (Social) التي تعني اجتماعية بالمجتمعية، وكل الترجمات تحمل نفس المعنى لنفس الكلمة. وعرفت المفهوم "أنها مسؤولية المنشأة تجاه تأثيرات قراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة، وذلك من خلال سلوك أخلاقي يتسم بالشفافية، والذي من شأنه أن يساهم في التنمية المستدامة متضمنة صحة ورفاه المجتمع، ويأخذ في الاعتبار توقعات الطرف المعنية، ويتماشى مع القوانين المطبقة ومعايير السلوك الدولية، ويدمج عبر المنشأة ويمارس من خلال علاقاتها"; (ISO, 2010). كما عرفت جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، أنها سلوك أخلاقي تجاه قضايا التلوث البيئي والبطالة والتضخم وتزايد الفقر لدى بعض الأقليات الاجتماعية، وتحمل المنشآت المسؤولية الاجتماعية في هذه الجوانب عند اتصالها عن واجباتها تجاه مجتمعها (شرف وآخرون، 2017).

شهد المفهوم تغيرات وتطورات عدة على مر السنوات، إلا أنه لا يزال يركز على مساهمة الشركات والمؤسسات التي يمتلكها ويديرها أفراد في تحسين معيشة المجتمع والتنمية الشاملة. ويستخدم تبني المنشآت الخاصة للقضايا الاجتماعية في أهدافها وعملياتها. ويلحظ من خلال تقديم المفهوم وفقا لهذه التعريفات عودة المفهوم للتوسع، وأصبح المفهوم فضفاض أكثر وغير محدد، حيث يدعو للالتزام بالمسؤوليات الاقتصادية، المتمثلة في تحقيق الأرباح، ومراعاة العاملين وحقوقهم وأصحاب المصالح، والالتزام بالقوانين والتشريعات والمدونات الدولية، ثم يدعو إلى تلبية احتياجات وتطلعات المجتمع النية، والحد من التلوث والحفاظ على الموارد، والتي تمثل الجزء الأكبر من المسؤولية الاجتماعية. وهذا يترك المجال مفتوحا وواسعا أمام السعي لتحديد المفهوم ووضع آلياته. كما تؤكد

تلك التعريفات أن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت سلوك أخلاقي طوعي، وهذا يحول دون تقديمها بصورة محددة وملزمة.

4) أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمنشآت:

تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنشآت خلال العديد من المراحل، وتعددت التعريفات، واختلفت وتنوعت في المضمون. ويؤكد الكثير من الباحثين والمختصون على ضرورة تحديد مجالاتها وحدودها، ليتسنى لمنشآت القطاع الخاص إدراكها والعمل على تطبيقها. ولذا يعكف الكثير من الباحثين على دراسة تطور المفهوم، ووجهات النظر المختلفة حوله، بغرض الوصول إلى تعريف شامل للمفهوم، وتقديم المفهوم بصورة يسهل معها تضمينه في سياسات وأنشطة المنشآت. وسعيًا لتحقيق ذلك قدمت لجنة التنمية الاقتصادية عام 1971م تصور لأبعاد المسؤولية الاجتماعية للمنشآت في هيئة ثلاث دوائر متحدة المركز، وتضمنت الدائرة المركزية الوظائف الاقتصادية الأساسية، مثل النمو والمنتجات والتوظيف. وافترضت الدائرة الوسطى أن تمارس الوظائف الاقتصادية الأساسية للمنشأة في ضل وعي حساس لتغيرات من داخل الأولويات والقيم الاجتماعية. أما الدائرة الخارجية فقدمت خطوط عريضة للمسؤوليات الناشئة حديثًا ولا تزال غير متبلورة، والتي تفرض على المنشآت أن تكون مشاركة بصورة أكثر فاعلية في تطوير البيئة الاجتماعية (Carroll, 1999). إلا أن هذا التصور لم يبرز الملمح العامة للمسؤولية الاجتماعية، وإنما ركز على الوظائف الأساسية للمنشآت، ثم دعا إلى ضرورة الوعي بآثار ممارسة تلك الوظائف في المجتمع، ثم الدعوة إلى المشاركة في تطوير البيئة الاجتماعية للشركات.

حاول الاقتصادي بول سامويلسن (Paul Samuelson) تقديم تصنيفات للمسؤولية الاجتماعية للمنشآت على أنها تتمثل في البعدين الاقتصادي والاجتماعي معا (لغويل وزمالي، 2016). ويلاحظ على هذا الطرح مثل تقسيم الاجتماعي إلى اقتصادي واجتماعي. وفي دراسة أجراها (شفيق) حول تقييم تعريفات مفهوم المسؤولية الاجتماعية، حدد فيها عشرة أبعاد، تتمثل في الالتزام بالمجتمع، وإشراك أصحاب المصالح، وتحسين نوعية الحياة، والتنمية الاقتصادية، والممارسة الخلقية للأنشطة، والالتزام بالقوانين، والطوعية، وحقوق النسان، وحماية البيئة، والشفافية والمسائلة. كما أجرى (Dahlsrud) عام 2008م دراسة على (37) تعريف للمفهوم وحللها، وخلص إلى خمسة أبعاد للمسؤولية الاجتماعية للمنشآت، تتمثل في البيئية، والاقتصادية، والاجتماعية، وأصحاب المصالح، والطوعية. وفي عام 2011م، أكد (Lie) أن جميع التعريفات التي درسها وحللها، تركز على الالتزامات الاقتصادية والقانونية والخلقية والخيرية، ومن تلك الالتزامات الاجتماعية والاستدامة والرعاية (مقدم، 2013-2014).

يتضح من تأمل البعاد السابقة للمسؤولية الاجتماعية أن هناك خلط بين خصائص أو سمات المسؤولية الاجتماعية وبين البعاد في حالة (شفيق)، وذلك مثل الطوعية، والشفافية والمسائلة التي تعتبر سمات أو خصائص وإنما أبعاد. كما نجد تكرار مثل الالتزام بالقانون، وحقوق النسان، والخلط بين أطراف المسؤولية الاجتماعية والمستفيد من هذه المسؤولية، فأصحاب المصالح طرف، إضافة إلى عودة إلى لما هو عام في الالتزام بالمجتمع. أما في حالة (Dahlsrud) فإن طرحه للأبعاد لا يختلف كثيرا عما طرحه كارول (Carroll) عام 1991م. أما في حالة (Lie) فطرحه للأبعاد اجتماعيا أو اقتصاديا كان. وتعتبر أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمنشآت التي طرحها كارول هي الأكثر قربا للمفهوم، والأكثر رواجاً بين الباحثين والمختصين.

أكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي الهولندي أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنشآت يتضمن عنصرين، وهما: وجود علاقة تربط المنشأة بأصحاب المصالح بشكل خاص، والمجتمع بشكل عام، والتركيز الكافي من المنشأة على مساهمتها في الرفاهية الاجتماعية على المدى الطويل. كما أكد المجلس أن مساهمة المنشآت الخاصة في تحقيق المزيد من الرفاهية الاجتماعية لا يأتي من خلال تركيزها على إضافة قيمة اقتصادية فحسب، بل ينبغي تحقيق قيمة في ثلاثة مجالات - قيمة ثلاثية الأبعاد - وهي (مكي وآخرون، 2014):

- **البُعد الاقتصادي:** ويشير إلى تحقيق قيمة في الأرباح، وإنتاج السلع والخدمات، وتحقيق نمو يساهم في خلق مزيد من فرص العمل وتعدد مصادر الدخل.
- **البُعد الاجتماعي:** ويشمل تحقيق قيمة في الجوانب المتعددة من نشاط المنشأة ذات التأثير على العنصر البشري داخل المنشأة وخارجها.
- **البُعد البيئي:** ويشير إلى تحقيق قيمة في تلك الأنشطة من ممارسات المنشأة التي لها تأثير على البيئة والطبيعة.

وضحت منظمة التنمية الصناعية التابعة للمم المتحدة (UNIDO) أنه لا يمكن وضع قائمة معينة لقضايا وسياسات المسؤولية الاجتماعية للمنشآت، وذلك لاختلافها من منشأة إلى أخرى، وتغيرها المستمر مع الزمن نتيجة تغير المخاطر والتنظيم. إلا أنه يمكن تحديد أربعة أبعاد للعمل من خلالها، وهي: توسيع نطاق التركيز على المساءلة، وحالة الأعمال الاستراتيجية المتنامية، ودرجة ومستويات الارتباط العميقة، والتأثير. وقدمت في الخيرة ثلاثة مستويات للعمل من خلالها لتحقيق مستوى جيد من المسؤولية الاجتماعية للمنشآت. ويتمثل المستوى الأول في الانضباط للمسؤوليات القانونية (مثل الضرائب، والصحة والسلامة، وحقوق العمال، وحقوق المستهلك، وحماية البيئة...)، والالتزام بالمعايير الصناعية. أما المستوى الثاني فيتمثل في تقليل المخاوف، والحد من الآثار السلبية لأعمال المنشأة في المجتمع، وتفعيل إدارة المخاطر (مثل انتهاكات حقوق النسان، والبيئة وغيرها).

في حين يتطلب المستوى الثالث زيادة الآثار الإيجابية لأعمال المنشأة، وخلق قيمة من خلال الابتكار والاستثمار والشراكة المنحازة لصالح المجتمع والبيئة والتلوث البيئي وغيرها، (مثل التنمية الاقتصادية، وخلق فرص العمل، وحل النزاعات وغيرها) (UNIDO, 2002).

هرم كارول للمسؤولية الاجتماعية

قدم كارول (Carroll) عام 1991م تصور يفيد بتقسيم المسؤولية الاجتماعية للمنشآت إلى أربعة أقسام، وذلك فيما يعرف بهرم كارول. ولا يزال ذلك التقسيم محل اهتمام الكثير من الباحثين والمهتمين في مجال المسؤولية الاجتماعية، ومثلت تلك القسام أبعادا للمفهوم. وقد استخدم كارول مفهوم الهرم لتوضيح أهمية وأولوية كل بُعد، وقسمها كما يلي (Carroll, 1991):

- **البُعد الاقتصادي:** وأطلق عليه كارول اسم المسؤولية الاقتصادية، ووضعها في قاعدة الهرم، وذلك كونها الهدف الرئيسي للمنشأة، وسبب وجودها وبقائها. واعتبر أن المنشأة هي الوحدة الاقتصادية الأساسية في المجتمع، ويتمثل دورها الأساسي في إنتاج وتقديم السلع والخدمات المطلوبة، والحصول على ربح مقبول خلال ذلك. ومن المهم الأداء بأسلوب متسق يصب في مصلحة تعظيم الربح. وعلى المنشأة أن تسعى لتكون مريحة قدر ما أمكن، وأن تسعى لتكون في موضع منافس قوي، وتعمل بمستوى عال من الكفاءة التشغيلية، وأن تتميز بأنها منشأة دائمة الربحية حتى تكون ناجحة.
- **البُعد القانوني:** أو المسؤولية القانونية كما أسماها كارول، ووضعها في المستوى الثاني من السفلى في الهرم، كونها تحتل المستوى الثاني في الأهمية أو الأولوية من أقسام المسؤولية الاجتماعية. فالمجتمع لن يتقبل المنشأة التي تعمل من أجل الربح فقط دون الالتزام بالقوانين والأنظمة. وعليها أن تكون ملتزمة بالقوانين والأنظمة التي تصدرها الحكومة أو الولاية، وأن تحافظ على مستوى عال من الامتثال للقوانين والأنظمة، وأن تتميز في مستوى التزامها القانوني، وتقدم منتجات أو خدمات تتوافق مع الحد الأدنى من المتطلبات القانونية على القل.
- **البُعد الخلفي:** صنف كارول المسؤولية الخلفية في المستوى الثالث في الهرم، أعلى من المسؤولية الاقتصادية والقانونية، كونها في المستوى الثالث من الأهمية والأولوية. وأشار إلى أن المسؤولية الاقتصادية والقانونية تمثلن معايير أخلاقية فيما يخص العدالة والنصاف. أما المسؤولية الخلفية فتشير إلى ممارسات المنشأة وأنشطتها التي يجب أن تتوافق مع ما يتطلع إليه المجتمع، وذلك بدوافع ذاتية وليست بوصاية قانونية. وتتجسد في تلك القواعد والعراف التي تعكس تركيز المنشأة على كل ما يحترمه المستهلكين والعاملين وحملة السهم والمجتمع، ويعتبرونه منصف وعادل، وتتجنب ما يحضروه. مع استمرار احترام الحقوق الخلفية لأصحاب المصلحة. وأكد كارول أن تغيير الخلق والقيم يسبق سن القوانين، فالخلق والقيم

هي القوة الدافعة لسن القوانين. وعلى المنشآت أن تعمل وفقا لأعراف المجتمع، وتسعى لإدراك ما يحدث من تغيرات على أعراف المجتمع وتحترمه، وتتجنب حدوث مفاضلة بين أعراف المجتمع وأهدافها، وتتميز باحترامها لأعراف المجتمع، وأن تكون إجراءاتها الخلقية في إطار النظام والقانون.

• **البعد الخيري:** احتلت المسؤولية الخيرية المستوى الرابع والخير في هرم كارول، وذلك كونها في الدرجة الرابعة من حيث الأهمية، إلا أنها في قمة الهرم. وبوصول المنشأة إلى المسؤولية الخيرية - بعد التزامها بالمسؤوليات الاقتصادية والقانونية والخلقية - تكون قد وصلت إلى أعلى مستوى من نهج وتبني المسؤولية الاجتماعية. ووصفها كارول بأن تكون المنشأة مواطنة صالحة. وهذا يتضمن المشاركة الفاعلة في الأنشطة والفعاليات التي تعزز الرفاه البشري والحياة الجيدة، مثل رعاية المنشأة أو تقديم الدعم المالي للمساهمات الفنية أو للتعليم، أو ما يفتقده المجتمع ويسهم في الحفاظ على وحدته وتماسكه. وعلى المنشأة أن تتصرف وفقا لتطلعات المجتمع الخيرية، ويشارك المدراء والموظفون في الحملات والأنشطة التطوعية في مجتمعهم المحلي، وتقدم العانات للهيئات التعليمية العامة والخاصة، وتدعم وتساعد الفنون الجميلة والهادفة، والمشاريع الخيرية التي تسعى لتحسين نوعية حياة المجتمع.

يقترح بعض الباحثين تقسيم المسؤولية الاجتماعية لمنشآت القطاع الخاص إلى بُعدين في إطار مفهوم حوكمة المنشآت: بُعد الحوكمة الداخلية، ويتعلق بأنظمة العمل الداخلية للمنشأة، ومدى التزامها بالقوانين السارية وحقوق النسان، وبما يضمن حقوق ملكها والمساهمين وموظفيها والموردين ومستهلكي منتجاتها أو خدماتها، والحفاظ على البيئة. وبُعد الحوكمة الخارجية، والذي يتعلق بعلاقات وتعامل المنشأة مع المجتمع خارج نشاطها التجاري (المستريحي، 2017). وهناك من تناول أبعاد مفهوم المسؤولية الاجتماعية بتصنيف آخر، وذلك من خلال دراسة وتحليل العلاقات بين المنشأة من جهة وجميع الأشخاص والفئات الاجتماعية التي ترتبط بها بشكل مباشر أو غير مباشر من جهة أخرى، وذلك وفقا لما يُعرف بأصحاب المصالح، والتي أوجزها الغالبي والعامري في دراسة لهما بعنوان المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال في المصنوفة التالية (العامري والغالبي، 2005):

- **المالكون:** زيادة قيمة المؤسسة، تكوين صورة محترمة عن المنشأة لدى المجتمع، سلامة الموقف القانوني والخلقي.
- **العاملون:** أجور ومرتببات مجزية، فرص ترقية متاحة وجيدة، تدريب وتطوير مستمر، ظروف عمل صحية مناسبة، عدالة وظيفية، مشاركة بالقرارات، خدمات وامتيازات أخرى.
- **المستهلكون (الزبائن):** منتجات ذات جودة وأسعار مناسبة، إعلان صادق وأمين، منتجات آمنة عند الاستعمال، سهولة الحصول على المنتج أو الخدمة، التزام بمعالجة أضرار إذا ما

حدثت، تخصيص جزء من الأرباح لصالح فئات من الزبائن، الالتزام بعدم خرق قواعد العمل أو السوق.

• **الموردون:** استمرار التعامل العادل، أسعار عادلة ومقبولة للمواد الموردة، المساعدة على تطوير المواد الموردة، الوفاء بالالتزامات والصدق بالتعامل، التدريب للمجهزين على مختلف أساليب تطوير العمل.

• **الحكومة:** الالتزام بالتشريعات والقوانين الصادرة من الحكومة، التسديد للالتزامات الضريبية والرسوم بصدق، تعزيز سمعة الدولة والحكومة في التعامل الخارجي، احترام مبدأ تكافؤ الفرص بالتوظيف، احترام الحقوق المدنية للجميع دون تمييز، تعزيز جهود الدولة الصحية.

• **المنافسون:** منافسة عادلة ونزيهة وعدم الإضرار بمصالح الآخرين، عدم سحب العاملين من الآخرين بطرق غير نزيهة.

• **المجتمع المحلي:** دعم البنية التحتية، احترام العادات والتقاليد وعدم خرق القواعد العامة والسلوك، محاربة الفساد الإداري والرشوة، دعم المؤسسات المجتمعية المدنية، دعم مراكز ومؤسسات التعليم.

• **البيئة:** ربط الأداء البيئي برسالة المنشأة، تقليل المخاطر البيئية، إيجاد مدونات أخلاقية خاصة بالبيئة، اشتراك ممثلي البيئة في مجلس الإدارة، مكافآت وحوافز للعاملين المتميزين بالأنشطة البيئية، جهود لتقليل استهلاك الطاقة وسياسات واضحة بشأن استخدام المواد، ترشيد استخدام المياه، معالجة المخلفات، حماية التنوع البيئي.

• **الأقليات وذوي الحاجات الخاصة:** عدم التعصب ونشر روح التسامح نحو الأقليات، المساواة والعدالة في الوصول للمناصب، تجهيزات خاصة للمعوقين، دعم الجمعيات التي تساعد المعوقين على الاندماج في المجتمع، احترام حقوق وخصوصية المرأة في التوظيف، فرص الترقية العادلة، تشجيع التفكير العلمي عند الشباب ونشر ثقافة التسامح، الاهتمام بكبار السن والمتقاعدين، الحفاظ على الطفولة واحترام حقوق الطفل.

• **جماعات الضغط الأخرى:** التعامل الجيد مع جمعيات حماية المستهلك والنقابات، التعامل الصادق مع الصحافة ووسائل العلم، الصدق والشفافية عند نشر المعلومات المتعلقة بالمنشأة.

إلا أنه ومن خلال هذه الطريقة سوف نصل إلى شبكات غير واضحة من العلاقات، والتي وضحتها نظرية أصحاب المصالح في مصطلحات غير محددة، مثل مسؤولية المنشآت الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي، أو مسؤولية المنشآت تجاه البيئة وغيرها. وهنا تظهر إشكالية أخرى لمفهوم

المسؤولية الاجتماعية، والمتمثلة في عدم الاتفاق حول مضمون المفهوم وأبعاده، والذي يصعب معه تحديد آلياته وإجراءاتها.

ساهمت منظمات دولية في إثراء مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنشآت من خلال إطلاق بعض المبادرات، والتي عززت المفهوم وأكدت على أهميته. وتعتبر مبادرة المتحدة الأمم المعروفة باسم (الميثاق العالمي للأمم المتحدة UNGC)، والتي أطلقت عام 1999م، واحدة من أهم تلك المبادرات. وتضمن الميثاق (10) بنود، شملت (4) مجالات: بندان في مجال حقوق النسان، والتي شملت الحق في الحياة والحرية والعمل والتعلم والحد من التمييز بجميع أشكاله، وأكد الميثاق على أهمية احترام تلك الحقوق، وتجنب انتهاكها بأي شكل من الأشكال. وتضمن مجال معايير العمل أربعة بنود، تمثلت في القضاء على عمالة الأطفال، وتجنب ممارسة السخرة والعمل الإجباري، والتزام الحياد وعدم التمييز في مجال التعيين والتوظيف، واحترام حق تكوين الجمعيات والنقابات العمالية. وذكر الميثاق ثلاثة بنود في مجال حماية البيئة، وهي: اتباع نهج احترازي لحماية البيئة، وتوسيع المبادرات للمحافظة عليها، وتشجيع التكنولوجيا غير الضارة بالبيئة. وبنو واحد في مجال مكافحة الفساد، من خلال العمل على مكافحة الفساد بكل أشكاله، والحد من الابتزاز والرشوة. ويوصف هذا الميثاق على أنه أكبر عمل تطوعي عالمي يشجع على ممارسة المسؤولية الاجتماعية، وقد وقعت عليه ما يقارب (9000) منشأة من أكثر من (130) دولة حول العالم، وأطلقت المرحلة النهائية منه في شهر يوليو من عام 2000م (زيدون وآخرون، 2022).

كان لمنظمة العمل الدولية مساهمة في تعزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية، من خلال ما عُرف بالعلن الثلاثي الأطراف للمبادئ المتعلقة بالمنشآت متعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية، التي أطلقت عام 1977م، مجموعة من قواعد العمالة للمنشآت الخاصة، بهدف تشجيع المساهمات الإيجابية للمنشآت متعددة الجنسيات، في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان التي تعمل فيها، مؤكدة على أهمية عدم التمييز، والأمن الوظيفي، والتدريب والتأهيل، وبيئة العمل، والصحة والسلامة، والمرتبات والجور، وحرية تكوين الجمعيات والنقابات. كما أكدت على أهمية مراعاة حقوق النسان المعلنة (مقدم، 2013-2014).

عززت منظمة العمل الدولية مبادراتها السابقة بمبادرة أخرى في عام 2006م، ثم حدثتها في 2007م، وأكدت على أهمية التزام المنشآت بمبادئ العن الثلاثي، والعمل على تعزيز مساهمتها في تنمية المجتمع الذي تعمل فيه، وذلك من خلال رفع مستوى التشغيل وخلق فرص العمل، وتوفير الأمان الوظيفي وبيئة العمل المواتية، والمساواة في المعاملة، وتدريب وتأهيل العاملين، والعمل على تحسين مستوياتهم المعيشي. وأكدت على أهمية إظهار المعلومات ونقل التجارب والخبرات في مجال المسؤولية الاجتماعية. وفي عام 2001م، أطلقت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للمنشآت متعددة الجنسيات حزمة من الإرشادات، وتعتبر من أهم أدوات المسؤولية الاجتماعية للمنشآت متعددة

الجنسيات. وهدفت تلك الإرشادات إلى التأكيد على احترام السياسات والنظم الاجتماعية السائدة للبلدان التي تعمل فيها، وتشجيع المساهمة الإيجابية والفعالة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وبما يصب في مسار التنمية المستدامة. كما تطرقت للعديد من الجوانب، أهمها: حقوق النسان، والشفافية، ومكافحة الفساد، وتسييد الضرائب والرسوم، وحماية البيئة، وحماية المستهلك، والمنافسة النزيهة (مكي وآخرون، 2014).

أصدر منتدى الاتحاد الأوروبي لأصحاب المصلحة المتعددين المعني بالمسؤولية الاجتماعية استراتيجية عام 2001م، والتي توصي المنشآت الأوروبية متعددة الجنسيات العاملة في البلدان النامية بسلوك نهج متوازن وواسع النطاق نحو مسؤوليتها الاجتماعية، وشملت العديد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ومصالح المستهلكين. كما أطلقت منظمة المعايير الدولية (ISO) بعض الإصدارات فيما يتعلق بسلوك المنشآت اجتماعيا، ومنها (أيزو 14001) التي هدفت إلى تقييس آثار أنشطة المنشآت على البيئة، و(أيزو 14004) التي قدمت إرشادات حول نظام الإدارة البيئية، وآلية تنفيذه والتحقق من نتائجه. وفي عام 2010م، أطلقت المنظمة (أيزو 26000)، والتي تسعى إلى ترشيد المنشآت إلى دمج ممارسات المسؤولية الاجتماعية ضمن الممارسات الإدارية للمنشأة. كما تعتبر مبادئ سوليفان العالمية، واحدة من أهم المبادرات للمسؤولية الاجتماعية للمنشآت، حيث أطلقت عام 1977م لمناهضة التمييز العنصري من قبل المنشآت في جنوب أفريقيا، ثم حدثت في عام 1999م، لتدعيم العدالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من قبل المنشآت، وتدعم حقوق الإنسان وتكافؤ الفرص، وتأهيل العمال للحصول على فرص أفضل، وتحسين نوعية حياة العاملين ومواساتهم وصون كراماتهم. وأصدرت المنظمة الدولية للمحاسبة المواصفة (SA 8000) والتي تتضمن معايير للمسؤولية الاجتماعية للمنشآت، وتتعلق بحقوق العمل، وتشغيل الأطفال، ومنع العمل الجبري، وتغطي برامج مراقبة التمييز، والجور وساعات العمل، وشروط الصحة والسلامة، وحق التفاوض الجماعي. وأصدرت جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA) دليل إرشادي حول إعداد التقارير عن الاستدامة البيئية والاجتماعية (مقدم، 2014-2013).

مما سبق يمكن القول إن معظم ما جاء في المبادرات العالمية عن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت يتمحور حول أربعة جوانب:

- **جانب معايير العمل:** القضاء على عمالة الأطفال، تجنب ممارسة السخرة والاستغلال والإجبار على العمل، العمل بمبدأ تكافؤ الفرص عند التعيين والترقية دون تمييز، توفير نظام مرتبات وأجور لائق قادر على سد احتياجات العاملين، تدريب وتأهيل العاملين وتوفير نظام ترقيات جيد، تحديد ساعات العمل، توفير المن الوظيفي وبيئة عمل مواتية وشروط الصحة والسلامة، مواساة العاملين وصون كراماتهم، احترام حق تكوين الجمعيات والنقابات العمالية وحق التفاوض الجماعي، وخلق فرص عمل.

- **الجانب الحكومي:** احترام القوانين والتشريعات، الالتزام بسداد الضرائب والرسوم الأخرى، مكافحة الفساد والحد من الرشوة والابتزاز.
 - **جانب المجتمع المحلي:** احترام حقوق النسان (حق الحياة والتعلم والعمل والحرية والمساواة)، وعدم انتهاكها، احترام النظم الاجتماعية السائدة، المنافسة النزيهة، حماية المستهلك، المساهمة في الأنشطة الاجتماعية والتنمية.
 - **جانب حماية البيئة:** تفعيل نظام الإدارة البيئية والعمل على حمايتها، استخدام التكنولوجيا غير الضارة بالبيئة والترويج لها.
- ويشير كلما سبق إلى أن ملامح المسؤولية الاجتماعية للمنشآت الخاصة تبقى غير واضحة، وأبعادها وإجراءاتها غير محددة، وذلك نظرا لمرونة المفهوم واتساعه، وارتباطه بجميع نواحي الحياة الإنسانية المتداخلة مع نشاطات منشآت القطاع الخاص، ولمختلف أنواع المنشآت ونوع وحجم النشاط الاقتصادي لكل منشأة وخصوصياتها، واختلف خصوصيات كل مجتمع عن الآخر، وبالتالي اختلف تطلعاته وتوقعاته لمساهمة المنشآت التي يحتويها.

5) **الاتجاهات النظرية لدراسة المسؤولية الاجتماعية لمنشآت القطاع الخاص:**

- نشرت الباحثتان أليزابيت جارجي ودومنيك ميلي (Elisabet Garriga and Domenech) دراسة لهما بعنوان "نظريات المسؤولية الاجتماعية للمنشآت: تأطير الحدود"، وحاولتا تجميع وجهات النظر المختلفة حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية وتصنيفها كاتجاهات نظرية لدراسته. وافترضتا أن قضايا المفهوم ترتبط بأربعة جوانب من الواقع الاجتماعي، وذلك وفقا لتصنيف بارسونز، وهي: الجانب الاقتصادي والجانب السياسي والتكامل الاجتماعي والجانب الخلفي. وبناء على ذلك تم تقسيم نظريات المسؤولية الاجتماعية إلى أربعة اتجاهات نظرية (Mele & Garriga, 2004):
- **اتجاه النظريات الأدائية (النفعية):** وهي تلك النظريات التي تنظر للمنشأة أنها أداة لتحقيق الثروة، وأن تعظيم الأرباح هو مسؤوليتها الاجتماعية الوحيدة. ترتبط هذه النظريات خلال تحليل التفاعل بين المنشأة والمجتمع بالجانب الاقتصادي فقط، وترى أن أي نشاط اجتماعي سوف يكون مقبول إذا كان سيعود على المنشأة بالمنفعة. وقسم الباحثتان نظريات هذا الاتجاه إلى ثلاث مجموعات نظرية فرعية، ترتبط بنظريات إدارية بحتة، وفقا للهدف الاقتصادي المفترض.
 - **اتجاه النظريات السياسية:** يرتبط هذا الاتجاه بتلك النظريات التي تؤكد على القوة الاجتماعية للمنشأة، وذلك من خلال علقها بالمجتمع ومسؤوليتها السياسية المرتبطة بهذه القوة، وهذا يجعل المنشأة متقبلة للحقوق والواجبات الاجتماعية، ومشاركة في نشاطات اجتماعية محددة. وتركز نظريات هذا الاتجاه على التفاعلات والصلة بين المنشآت والمجتمع، وعلى الاعتبارات

السياسية عند تحليلها للمسؤولية الاجتماعية للمنشآت. وقُسم هذا الاتجاه إلى ثلاث مجموعات نظرية فرعية.

• **اتجاه النظريات التكاملية:** يرى أصحاب هذا الاتجاه أن المسؤولية الاجتماعية تعني أن تدمج متطلبات المجتمع ضمن استراتيجيات وإجراءات المنشآت وممارساتها اليومية، مبررين ذلك بارتباط وجود واستمرارية المنشأة بالمجتمع. ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن متطلبات المجتمع ليست ثابتة لترتبط بإجراءات محدد ومستمر، وعلى المنشأة البحث باستمرار عن تلك المتطلبات والاستجابة لها، وهذا يمنح المنشأة قبولاً ومكانة اجتماعية أكبر. ويشمل هذا الاتجاه أربع مجموعات نظرية فرعية.

• **اتجاه النظريات الخلقية:** تعني تلك الاتجاهات النظرية التي تركز على المتطلبات الخلقية التي تعزز العلاقة بين المنشأة والمجتمع، وتعتمد على المبادئ التي تُظهرها جيد وما هو ضروري ليتم عمله للوصول إلى مجتمع أفضل. وتقسم نظريات هذا الاتجاه إلى أربع مجموعات نظرية فرعية.

نشر الباحث دافيد سيتشي (David Secchi) عام 2007م دراسة بعنوان "النظريات النفعية والإدارية والعلاقاتية للمسؤولية الاجتماعية للمنشآت"، وانتقد فيها التصنيف السابق الذي قدمتها الباحثتان لنظريات المسؤولية الاجتماعية للمنشآت. وأوجز الانتقاد في نقطتين: الأولى هي عدم التمييز والتداخل بين نظريات الاتجاهات المختلفة، فمثل لماذا لا تكون النظريات النفعية (الأدائية) هي أيضاً نظريات سياسية؟ وهل النظريات المستخدمة لتحليل الشركات التي تستخدم إمكانياتها السياسية لتعظيم أرباحها سياسية أم نفعية؟ وأكد أن مثل هذا التداخل يحدث عند دراسة المعقدة، ولكن كان يتوجب على الباحثين تجنبه قدر المكان. أما الثانية فتتعلق بالمعنى الدقيق الذي تقدمه تلك النظريات، وأن الباحثين أخذوا بعين الاعتبار الأدبيات المباشرة للنظريات التي تطرقت للمسؤولية الاجتماعية للمنشآت بشكل مباشر فقط، وتجاهلت إيجاد المزيد من الترابطات متعددة التخصصات النظرية. وقدم سيتشي تصنيفاً آخر للاتجاهات النظرية لدراسة المسؤولية الاجتماعية للمنشآت، وقسمها إلى ثلاثة اتجاهات يمكن توضيحها فيما يلي (Secchi, 2007):

• **اتجاه النظريات النفعية:** وتمثل النظريات التي تنظر للمنشأة على أنها جزء من نظام أوسع وهو النظام الاقتصادي، وسلوكها ميكانيكي في ظل ذلك النظام. ويُرَكز في هذا الاتجاه على دراسة وتحليل المسؤولية الاجتماعية للمنشآت باعتبارها الدور الأساسي للمنشأة، والمتمثل في الفوائد الاقتصادية. وقسم الباحث نظريات هذا الاتجاه إلى مجموعتين نظريتين فرعيتين.

• **اتجاه النظريات الإدارية:** وتمثل تلك النظريات التي ترى أن المسؤولية الاجتماعية تأتي من داخل المنشآت نفسها، وتعتمد على أسلوبها الإداري، وتُقسم إلى ثلاث مجموعات نظرية فرعية.

• **اتجاه نظريات العلاقات:** يؤكد أصحاب هذا الاتجاه على أهمية دراسة وتحليل طرق تفاعل المنشآت وبيئات عملها ومجتمعاتها التي تعمل في محيطها، أي التركيز على العلاقات المتبادلة بينهما، وتركز على ما هو خارج المنشأة. وبهذا تختلف عن اتجاه النظريات الإدارية التي تهتم بدراسة نموذج العمل الداخلي للمنشأة، وتقسم إلى أربع مجموعات نظرية فرعية.

يبدو واضحاً مما ذكر سابقاً أن ديفيد سيشي وقع في نفس الأخطاء التي انتقدها على تصنيف اليزابيت جارجي ودومنيك ميلي، حيث إنه لم يتمكن من الفصل بين الاتجاهات النظرية. فلماذا لا تكون النظريات الوظيفية إدارية؟ فالنظريات الوظيفية تنظم آلية عمل المنشأة، وبالتالي فهي إدارية. وبالمثل، لماذا لا تكون النظريات الإدارية نظريات علاقاتية؟ فالنظريات الإدارية تنظم آليات عمل المنشأة، وبالتالي تحدد علاقتها بمن حولها. وهذا يشير إلى أن مهمة تصنيف النظريات حول المسؤولية الاجتماعية إلى اتجاهات هي مهمة صعبة للغاية، ويرجع ذلك إلى الكم الهائل من وجهات النظر المتعددة التي تتناول موضوع المسؤولية الاجتماعية للمنشآت أو جزء منها، والواردة من تخصصات متنوعة. وإلى اتساع دائرة المسؤولية الاجتماعية وتطورها من زمن لآخر، وتعدد السماء والمصطلحات، رغم أن جوهر الموضوع واحد. وهذا يعني عدم وجود نظريات علمية اقتصادية واجتماعية وتنموية وإدارية شاملة حول المسؤولية الاجتماعية للمنشآت، أي أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية لمنشآت القطاع الخاص يفتقر للنظريات العلمية الشاملة المفسرة له.

6) تقييم المسؤولية الاجتماعية للمنشآت:

يرتبط قياس المسؤولية الاجتماعية لمنشآت القطاع الخاص ارتباطاً وثيقاً بمدى تحديد المفهوم وأبعاده وعناصره. فإذا كانت مسؤولية المنشآت الاجتماعية هي تحقيق الأرباح وتعظيمها كما نادى بها البعض، فإنه يصبح من السهل جداً قياسها من خلال حساب نسبة الأرباح. وإذا كانت المسؤولية الاجتماعية ترتبط فقط بالملك والمساهمين إضافة إلى العاملين، فإنه يمكن الوصول إلى قياس تقديري، وذلك من خلال قياس بعض المؤشرات القابلة للقياس الكمي، مثل نسبة الأرباح ونسبة الزيادة في قيمة السهم، وبعض المؤشرات المرتبطة بمعايير العمالة. أما حين يكون المفهوم مرتبطاً بمعناه الواسع، والذي يشمل مساهمة المنشأة في التنمية ومكافحة الفساد وحماية البيئة وترشيد الموارد، فإنه يصبح من الصعب قياسها، وذلك لاتساع مجالها وشمولها عناصر ومؤشرات يصعب قياسها كميًا. كما أنه من الصعب قياس أثر المسؤولية الاجتماعية للمنشآت، سواء على المنشآت التي تمارسها ذاتها أو على المجتمع.

ويصعب قياس تأثير المسؤولية الاجتماعية على المنشآت التي تمارسها، نظرا لامتداد تأثيرها ليشمل بعض العوامل صعبة القياس إن لم تكن غير ممكنة. وهناك تضارب في الدراسات التي حاولت قياس أو تقييم تأثير المسؤولية الاجتماعية على المنشآت التي تمارسها. فهناك دراسات أظهرت وجود علاقة إيجابية بين ممارسة المنشآت لمسؤوليتها الاجتماعية وتحسن مؤشرات أدائها المالي، مبررة ذلك بما تسهم به ممارسة المسؤولية الاجتماعية في تحسين سمعة المنشأة، وهذا يزيد من إقبال المستهلكين على منتجاتها أو خدماتها، ويكون عنصرا جذابا للمستثمرين والمساهمين، ويسهل عملية حصول المنشأة على التمويلات والقروض البنكية، كما يزيد من إنتاجية العاملين فيها، نظرا لما تسهم به ممارسة المسؤولية الاجتماعية في تعزيز مستوى الرضا الوظيفي لدى العاملين. كما تظهر دراسات أخرى وجود علاقة إيجابية بين الالتزام البيئي وتحسن إنتاجية المنشأة، وذلك من خلال تحسين الكفاءة في ترشيد الموارد. إلا أن هناك دراسات ترى أن هذه العلاقة سلبية، حيث إن ممارسة المنشأة لمسؤوليتها الاجتماعية تشكل تكاليف إضافية على مركزها المالي، وأدائها وقوتها في السوق. وهناك دراسات أخرى لم تجد أي علاقة بين تحقيق المنشآت لزيادة الربحية وممارستها للمسؤولية الاجتماعية، وتؤكد أن تحسين سمعة المنشأة يرتبط بأدائها (المغربي وفؤاد، 2008).

من جانب آخر، فإن قياس مستوى المسؤولية الاجتماعية للمنشآت تبقى مسألة ذات أهمية، وتزداد أهميتها في ظل تزايد الاهتمام بالمفهوم على كل المستويات. لذا تلجأ العديد من المنشآت الراغبة في معرفة مستوى أدائها في المسؤولية الاجتماعية إلى استخدام بعض المؤشرات التي تمثل جانب أو العديد من الجوانب المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية، وكذلك تفعل العديد من الهيئات أو الجهات المختصة في بعض الحكومات. فمثلاً، يستخدم مؤشر الأداء الاجتماعي لتقييم مستوى أداء المنشآت للمسؤولية الاجتماعية، وهو مؤشر مركب يتضمن العديد من المؤشرات الرئيسية والمؤشرات الفرعية الأخرى، ومنها: مؤشر الأداء الاجتماعي تجاه العاملين، والذي يقدر بما تقدمه المنشأة تجاه العاملين باستثناء الجر الأساسي، ومؤشر الأداء الاجتماعي لحماية البيئة، ويقدر بما تقدمه المنشأة للحد من الأضرار البيئية التي قد تحدثها في المجتمع المحيط بها، ومؤشر الأداء الاجتماعي نحو المجتمع، ويقدر بكل ما تقدمه المنشأة للمساهمة في خدمة المجتمع، مثل التبرعات والأعمال الخيرية ودعم التعليم والرياضة والصحة وغيرها، ومؤشر الأداء الاجتماعي لتطوير الإنتاج، ويقدر بما تقدمه المنشأة لتطوير وتحسين المنتج أو الخدمة التي تقدمها للمستهلكين (سفير وآخرون، 2018).

وتشير دراسات أخرى أن معيار الدخل النقدي للعاملين، يقيم بإجمالي المرتبات والجور والمكافآت والحوافز مقسوما على عدد العاملين المضروب في متوسط أجر العامل. ومعيار مساهمة المنشأة في حل المشاكل الاجتماعية للعاملين يقيم بعدد العاملين المستفيدين مقسوما على العدد الإجمالي للعاملين. ويقدر معيار التدريب والتأهيل بتقسيم إجمالي تكلفة التدريب والتأهيل المدفوعة مقسوما على إجمالي قيمة المرتبات والأجور لكل العاملين. ومعيار استقرار العمل، يقيم بناتج قسمة

عدد العاملين التاركين للعمل سنويا على إجمالي العدد الكلي للعاملين في المنشأة. ويقدر معيار مساهمة المنشأة في تحقيق الرفاهية من خلال تقسيم مقدار مساهمة المنشأة في الأنشطة الاجتماعية على إجمالي تكاليف الأنشطة الاجتماعية التي ساهمت فيها. ويقسم عدد العاملين الجدد بالمنشأة سنويا على إجمالي القوى العاملة في الدولة للحصول على تقدير لمعيار مساهمة المنشأة في توفير فرص العمل. كما يقيم معيار مساهمة المنشأة في الحفاظ على البيئة من خلال تقسيم إجمالي قيمة مساهمة المنشأة في الحفاظ على البيئة على إجمالي ما تنفقه على الأبحاث والتطوير. وي طرح العديد من الباحثين أن تقييم المسؤولية الاجتماعية للمنشآت قد أصبح مرتبطا بمقدار إسهاماتها في متطلبات التنمية المستدامة. وتبقى كل هذه المقاييس عبارة عن تقديرات تعتمد على ما تفصح عنه المنشآت في تقاريرها عن مساهمتها في المسؤولية الاجتماعية (السرچ، 2011).

يُلاحظ أن تلك المؤشرات تعتمد على مقياس مالي، من خلال قياس نسبة ما تسهم به المنشأة في جانب ما أو عدة جوانب من المسؤولية الاجتماعية، وغياب الجوانب التي لا يمكن تقديرها بنسب، مثل الجانب القانوني والمساهمة في مكافحة الفساد وغيرها من عناصر وأبعاد المسؤولية الاجتماعية. ومن جانب آخر، يرى الباحث أن هناك أخطاء في تلك المؤشرات، فمثلا حصراً، يقدر استقرار العمل بعدد التاركين للعمل طوال العام مقسوما على العدد الكلي للعاملين. وهذا خطأ، لأنه كلما زاد عدد التاركين للعمل كلما ارتفعت قيمة مؤشر استقرار العمل. والصح أن يُقدر بعدد المستقرين في العمل طوال العام مقسوما على العدد الكلي للعاملين. وفي هذه الحالة يكون عدد التاركين للعمل صفر، عندما يكون عدد المستقرين مساوي للعدد الكلي للعاملين، ويكون مؤشر استقرار العمل (1). ولسنا هنا في هذه الدراسة بصدد إعادة تقييم تلك المؤشرات، كون الموضوع يحتاج إلى دراسات متقدمة ومتخصصة. وما يسعى الباحث إلى إثباته من استعراض تلك المؤشرات هو محاولة إثبات عدم وجود مقاييس أو معايير ثابتة لقياس أو تقييم المسؤولية الاجتماعية لمنشأة، ويتم التقييم بناء على اجتهادات ومعايير غير ثابتة وغير شاملة.

كما تستخدم مؤشرات أخرى لتقييم مستوى أداء المنشآت الخاصة في مجال المسؤولية الاجتماعية، مثل مقياس الأبعاد الثلاثية (Triple Bottom Line) الذي أطلقه الانجلوساكسون، ويعتمد في تقييم المسؤولية الاجتماعية على ما تقدمه المنشأة من مكاسب اقتصادية، وتحسن في الأداء الاجتماعي والأداء البيئي، حيث يعتمد على ثلاثة مؤشرات، وهي: المردود الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، واحترام البيئة. ويستخدم أيضا مؤشر ترتيب المنشآت وفقا لمسؤوليتها الاجتماعية، ويقدر بمدى التزام المنشأة بالمعايير البيئية ومبادئ حقوق النسان، مع مراعاة الواجبات تجاه قواعد ممارسة العمل. وتستخدم أيضا مؤشرات الأداء المتقدم المستدام، وتقدر بمدى التزام المنشأة بتطبيق قواعد وبنود إحدى المبادرات العالمية في مجال المسؤولية الاجتماعية، أو المزج بين بنود وقواعد أكثر من مبادرة، مثل استخدام بنود الميثاق العالمي للأمم المتحدة العشرة، وقواعد مبادرة التجارة الخلقية،

ومبادئ منظمة الصحة العالمية، أو صندوق رعاية الطفولة المتحدة الأمم، ومبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وهناك أساليب تقييم أخرى يتم اقتراحها لتقييم مدى التزام منشأة بنهج المسؤولية الاجتماعية، وذلك بغرض إصدار الشهادات للمنشآت الملتزمة. كما تلتزم بعض المنشآت بإعداد تقارير عن مدى التزامها بنهج المسؤولية الاجتماعية، معتمدة في ذلك على واحدة من المواصفات العالمية لقواعد ممارسة العمل، والتي غالبا ما ترتبط بمؤشرات الداء البيئي وقواعد العمالة (مفرح آل يحيى، 2010).

مما سبق يتضح، وينبغي التأكيد على ثلاث نقاط مهمة: الأولى هي أنما يتم ليس قياس، وإنما تقييم تقديري لمستوى التزام منشأة ما بنهج المسؤولية الاجتماعية. والثانية هي أن التقييم يتم من خلال تحليل بعض المؤشرات التي ترتبط بجانب واحد أو عدة جوانب مرتبطة بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنشآت، وليس لكل جوانبها وأبعادها وعناصرها. أما النقطة الثالثة فهي أن التقييم يبقى مرتبطا بما تفصح عنه المنشآت من قيم لتلك المؤشرات، حيث لا توجد أساليب للمراقبة والقياس. ونخلص من ذلك أنه لا يوجد مقياس ومؤشرات ثابتة وشاملة يمكن من خلالها قياس أو تقييم مدى نهج المنشآت للمسؤولية الاجتماعية.

7) إشكاليات مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

ظهر مفهوم المسؤولية الاجتماعية لمنشآت القطاع الخاص نتيجة المشاكل الاجتماعية التي أفرزتها الثورة الصناعية والإدارة العلمية، وتطور خطوط الإنتاج وكبر حجم المنشآت الخاصة. ونتيجة أزمة الكساد العالمية، وما خلفته من كوارث وأزمات إنسانية على العاملين في المنشآت وأسره والمجتمع. وكان للأضرار البيئية الناتجة عن المخلفات التي تطلقها منشآت القطاع الخاص خلال ممارستها لنشاطها الصناعي دورا في تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وذلك من خلال الضغط الذي مارسه النقابات وجماعات الضغط المختلفة على تلك المنشآت (Ghobadian et al., 2015). كما تزايد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للمنشآت عقب انهيار حائط برلين، وإثر تداعيات انتهاء فترة الحرب الباردة، وعقب الشيوعية في العالم، وتحول معظم البلدان في العالم نحو اقتصاديات السوق المفتوح، واتساع دائرة العولمة، وبرامج الخصخصة وما صاحبها من توجه نحو تعزيز مشاركة منشآت القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وظهور المنشآت العابرة للقارات. ومن جانب آخر تزايد الاهتمام بقضايا الفقر والبطالة والتنمية الاجتماعية، وتحسين مستوى الرفاهية الاجتماعي. وهذا يشير إلى الإشكالية الأولى لمفهوم المسؤولية الاجتماعية لمنشآت القطاع الخاص، والمتمثلة في تأرجح المفهوم بين الأفكار الرأسمالية والاشتراكية، متأثرة بالأفكار الاشتراكية (جصاص، 2020).

كما تختلف وجهات النظر حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنشآت، ويمكن القول إنه لا يوجد اتفاق عام على تعريف محدد للمفهوم لحد الآن. ويعيد الباحثون سبب الاختلاف إلى ارتباط

نشأة المفهوم بمساقين مختلفين، ولكل منهما ظروف اقتصادية مختلفة، وهما: السياق الأوروبي والذي يمتاز بسيادة الدولة التي تراعي أنظمة الرفاهية الاجتماعية المتقدمة، وتعتبر تقديم الخدمات الاجتماعية مسؤولية الدولة، وترى أن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت تتمثل في السلوك الجيد، والالتزام بالقوانين التي سنتها الدولة، وتقديم الدعم للفئات المحرومة عن طريق برامج تعدها تلك الدولة. والسياق الأمريكي الذي يسوده نظام اقتصاد السوق الحر، ويركز على التزام المنشآت الخلقية، وتقديم الدعم الخيري. ولذا فقد ظهرت إشكاليات حول المفهوم، ويأتي في مقدمة تلك الإشكاليات، الاختلاف حول ما الذي يتوجب على المنشآت الخاصة أن تكون مسئولة عنه. أي الاختلاف في مضمون المفهوم وإجراءاته وآليات تنفيذه، حيث إن الكثير مما قدمه السياق الأمريكي ضمن مسؤوليات منشآت القطاع الخاص الاجتماعية، هو جزء من مسؤوليات الدولة في أوروبا، أو أنه كان يُمارس ضمناً من قبل المنشآت الخاصة من خلال القوانين التي سنتها الدولة. وبالمثل فإن استخدام ونهج المسؤولية الاجتماعية للمنشآت الخاصة في دول أخرى، تختلف ظروفها الاقتصادية والاجتماعية وأنظمتها، يؤدي إلى اختلاف مضمون المفهوم، بل ربما يتجاوز الأمر ذلك ليختلف مضمون المفهوم من مجتمع إلى آخر، ومن منشأة إلى أخرى. فمثلاً، في ظل ظروف اعتداءات الكيان الإسرائيلي على أبناء فلسطين في غزة، فإن مقاطعة المنتجات الإسرائيلية ينبغي أن تكون ضمن إطار المسؤولية الاجتماعية للمنشآت العربية والسلمية.

وتتمثل الإشكالية الثالثة في مدى إلزامية المسؤولية الاجتماعية للمنشآت أو طواعيته، أي هل ينبغي إلزام المنشآت بمسؤولياتها الاجتماعية بموجب قوة إلزامية مثل القانون، أم أنها مجرد التزام أخلاقي طوعي من المنشآت. وكما لعب السياقات اللذان نشأ فيهما المفهوم دوراً في اختلاف المفهوم، كان لهما أيضاً دوراً في الاختلاف حول الإلزامية والطوعية. ففي حين تجد السياق الأمريكي ذا نهج السوق الحر يؤكد على أهمية الطوعية، نجد السياق الأوروبي يعتبرها إلزامية ضمنية. وفي الوقت الذي يؤكد فيه باحثون على أهمية تحديد المفهوم ومضمونه بغرض التمكن من إلزام المنشآت بتنفيذه، يؤكد باحثون آخرون على أهمية طابع الطوعية للحصول على نتائج ومستوى أفضل في تبني ونهج المسؤولية الاجتماعية (رسلان، 2011). ويرى الباحث أن إلزامية المسؤولية الاجتماعية وطواعيتها يعتمد على جزئية المضمون، ففيما يخص تعظيم ربحية السهم - أن أُعتبرت ضمن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت - فإنها جوهرية أساسية، أي تتعدى الإلزامية كونها هدف أساسي وشرط رئيسي لبقاء واستمرار المنشأة. وفيما يخص الالتزامات القانونية المحلية والمواثيق الدولية، وحقوق العمال وبيئة العمل والحفاظ على البيئة، فإنها إلزامية. أما التبرعات ودعم المشاريع التنموية والعمال الخيرية، فإنها طوعية، حيث إن إضفاء طابع الإلزامية على التبرعات والدعم والعمال الخيرية، سوف يجعل منها عنصراً آخر يضاف إلى هيكل تكلفة المنتج أو الخدمة التي تقدمها المنشأة، وبالتالي فإنها ستكون تكلفة إضافية على المستهلك.

تتمحور الإشكالية الرابعة للمفهوم في اختلاف وجهات النظر حول جدوى تبني نهج وبرامج المسؤولية الاجتماعية على منشآت القطاع الخاص. فهناك من يرى أن برامج المسؤولية الاجتماعية هي عبارة عن تكلفة إضافية تعيق المنشآت من تحقيق أهدافها، وذلك أمثال فريدمان (Friedman) الذي عاد في عام 2007م، ليؤكد استتكاره لفكرة أن تكون هناك مسؤولية اجتماعية على المنشآت الخاصة، وذلك في مقال له بعنوان "المسؤولية الاجتماعية الوحيدة على المنشآت هي تعظيم الربح"، أن المنشآت في نظره هي شخصيات اعتبارية، وبالتالي لا تقع عليها مسؤوليات اجتماعية مثل الأفراد. وأكد أن انشغال المنشآت بمسؤوليات تجاه المجتمع والبيئة يحول دون تحقيق هدفها الرئيسي، والتمثل في تعظيم الربحية. وإذا كان على المنشآت مسؤولية اجتماعية فهي دفع رواتب وأجور موظفيها والعاملين فيها لقاء ما يقدمونه من عمل، وتقديم منتجات وخدمات للمستهلكين لقاء ما يدفعونه من قيمة، ودفع الضرائب وما هو مستحق بالقانون، وأي نفقات أخرى سوف تقلل من أرباح المنشأة. ويرى آخرون أن الدراسات الإدارية الحديثة تتناقض مع ما طرحه فريدمان، حيث يرون في المسؤولية الاجتماعية للمنشآت جانبا إداريا يحسن من سمعة المنشأة وأدائها، وهذا يزيد من إقبال أفراد المجتمع على منتجاتها أو خدماتها، وبالتالي تتعاظم أرباحها (سعادة والخالدي، 2019).

وتكمن الإشكالية الخامسة في حجم منشآت القطاع الخاص التي يتوجب عليها الالتزام بنهج المسؤولية الاجتماعية. فما ينطبق من مسؤولية اجتماعية على المنشآت الكبيرة، من حيث حجمها، قد لا ينطبق على المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وهذا ما أكد عليه أحد الباحثين الاقتصاديين ورواد الأعمال، حيث أوضح أن الحديث في المؤتمرات والندوات عن الجوانب النظرية للمسؤولية الاجتماعية، والاستشهاد بإنجازات كبرى المنشآت في المسؤولية الاجتماعية، والتي تكلف الكثير، يدفع بالكثير من المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى العزوف عن تبني ونهج المسؤولية الاجتماعية. كما أن هناك اختلاف حول معيار تحديد حجم المنشأة، فهناك من يحدد حجم المنشأة بعدد العاملين فيها، وهناك من يحدد حجم المنشأة وفقا لحجم رأسمالها التشغيلي، وهذا يختلف من بلد لآخر (رسلان، 2011). وهذا يجعل من تحديد إطار المسؤولية الاجتماعية لمنشآت القطاع الخاص أمرا في غاية التعقيد والصعوبة.

أما الإشكالية السادسة والأخيرة حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنشآت، فتمثل في تعدد المفردات والمصطلحات التي تستخدم للدلالة عن المفهوم. فمثل استخدم مصطلح الاستجابة الاجتماعية للمنشآت (Corporate Social Responsiveness) وذلك للتأكيد على جانب الطوعية. ومصطلح الأداء الاجتماعي للمنشآت (Corporate Social Performance) للتعبير عن ممارسة المنشآت لنشطتها مراعية لمصالح المجتمع. وأستخدم أيضا مصطلح الأعمال المستدامة (Sustainable Business). وأخلاقيات عمل المنشآت (Business Ethics and Corporate Citizenship). ومواطنة المنشآت (Corporate Citizenship) للإشارة إلى تصرف المنشآت

مواطن صالح. وحوكمة المنشآت (Corporate Governance). والمسؤولية البيئية (Environmental Responsibility). والمساءلة الاجتماعية والبيئية (Social and Environmental Accountability)، وغيرها الكثير من المصطلحات. وهذا يقود إلى اختلاف أكثر حول المفهوم ومضمونه وخصائصه (Kan et al., 2012).

الخاتمة والنتائج والتوصيات:

في ختام هذه الرحلة التحليلية لتطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية لمنشآت القطاع الخاص، يتضح أننا أمام مفهوم ديناميكي ومعقد، قطع شوطاً طويلاً منذ جذوره الأولى المرتبطة بحقوق العمال وصولاً إلى ارتباطه الوثيق بأهداف التنمية المستدامة العالمية. لقد انتقل المفهوم من كونه فكرة هامشية إلى محور أساسي في استراتيجيات المنشآت الحديثة. ومع ذلك، فإن الإشكاليات التي تم استعراضها - من الغموض المفاهيمي، إلى جدلية الإلزام والطوعية، وصعوبات القياس، وتعدد النظريات - تؤكد أن المفهوم لم يصل بعد إلى مرحلة النضج الكامل. إن المسؤولية الاجتماعية لم تعد ترفاً فكرياً، بل أصبحت ضرورة تفرضها توقعات المجتمعات وتحديات العصر. ويبقى التحدي الأكبر أمام الباحثين والممارسين هو العمل على بلورة إطار نظري وتطبيقي أكثر وضوحاً وتوحيداً، يمكن أن يرشد المنشآت نحو ممارسة حقيقية وفعالة لمسؤولياتها، بما يحقق التوازن المنشود بين النجاح الاقتصادي والرفاه الاجتماعي والبيئي.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الرئيسية، يمكن إيجازها في النقاط التالية:

1. ظهر مفهوم المسؤولية الاجتماعية كرد فعل على الآثار السلبية للثورة الصناعية والنموذج الاقتصادي الذي يركز على الربح فقط، حيث سعى إلى التخفيف من الأضرار التي لحقت بالبشر والبيئة.
2. تطور مضمون المفهوم بشكل كبير، من كونه محصوراً في تحقيق الربحية (الرؤية الكلاسيكية)، ليصبح مفهوماً شاملاً يغطي الجوانب الاقتصادية، القانونية، الأخلاقية، والخيرية (كما في هرم كارول)، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بقضايا التنمية المستدامة.
3. على الرغم من التطور الكبير، لا يزال المفهوم يعاني من غموض وعدم اتفاق على تعريف محدد، مما أدى إلى ظهور العديد من المصطلحات المرادفة (مواطنة الشركات، الأداء الاجتماعي، إلخ) وصعوبة في تحديد أبعاده ومجالاته بدقة.
4. يفتقر المفهوم إلى نظريات علمية شاملة ومتكاملة تفسره بشكل دقيق، كما يواجه صعوبة في القياس والتقييم الكمي، حيث إن معظم المؤشرات المستخدمة هي مؤشرات تقديرية وتعتمد على ما تفصح عنه المنشآت طواعية.

5. يتأرجح المفهوم بين الإلزامية والطوعية، متأثراً بالصراع بين الأفكار الرأسمالية (التي تميل للطوعية) والاشتراكية (التي تميل للإلزام)، بالإضافة إلى اختلاف السياقات التي نشأ فيها (الأمريكي والأوروبي).

6. لا يزال الجدل قائماً حول جدوى تبني المنشآت للمسؤولية الاجتماعية، بين فريق يراها تكلفة إضافية تعيق تحقيق الربح، وفريق آخر يراها استثماراً استراتيجياً يحسن من سمعة المنشأة وأدائها على المدى الطويل.

توصيات الدراسة:

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها، توصي الدراسة بما يلي:

- **على المستوى الأكاديمي:** دعوة الباحثين في علم الاجتماع والإدارة والاقتصاد إلى تكثيف الجهود البحثية متعددة التخصصات للخروج بإطار نظري موحد أو على الأقل متكامل لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، يتجاوز حالة التشتت الحالية.
- **على مستوى المنظمات الدولية والهيئات التشريعية:** العمل على تطوير أدلة إرشادية ومؤشرات قياس معيارية (Standardized Metrics) تكون أكثر شمولية وقابلية للتطبيق على مختلف أنواع وأحجام المنشآت، للمساعدة في تقييم الأداء الاجتماعي والبيئي بشكل موضوعي.
- **على مستوى منشآت القطاع الخاص:** تشجيع المنشآت، وخاصة الصغيرة والمتوسطة، على تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية بشكل تدريجي ومتناسب مع حجمها وإمكانياتها، والنظر إليه كاستثمار استراتيجي يساهم في بناء السمعة وتعزيز القدرة التنافسية، وليس مجرد تكلفة.
- **على مستوى السياسات العامة:** ضرورة قيام الحكومات بوضع سياسات تحفيزية (مثل الإعفاءات الضريبية) للمنشآت التي تتبنى ممارسات مسؤولة اجتماعياً وبيئياً، وخلق بيئة داعمة للشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق أهداف التنمية المجتمعية.

قائمة المراجع والمصادر:

- جرادات، ناصر، وأبو الحمام، عزام (د.ت.). المسؤولية الخلقية والاجتماعية للمنظمات. إثراء للنشر والتوزيع.
- جصاص، محمد (2020). العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والتنمية المستدامة: مقارنة نظرية. مجلة العلوم الإنسانية، 31(2)، 245-261.
- رسلان، خضور (2011). المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال [ندوة]. ندوة الثلاثاء الاقتصادية الرابعة والعشرون حول "التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية"، دمشق.
<https://www.csr.sa.net/sites/default/files/11-khadour.pdf>

- زدون، جمال، وزرداني، محمد، وأول وقازي، محمد شكري (2022). المسؤولية الاجتماعية للشركات في ضوء مبادئ الميثاق العالمي للأمم المتحدة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة شركة (CHIALLI) - سيدي بلعباس - الجزائر. مجلة اقتصاد المال والأعمال، (2)6، 266-285.
- سعادة، إيمان، والخالدي، رجا (2019). واقع المسؤولية الاجتماعية للشركات الفلسطينية وسبل توجيهها نحو دعم التنمية الاجتماعية. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).
- سفير، محمد، ويمينة، حمانه، وعلموبو، مولي (2018). آليات قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسات وطرق الإفصاح عنه. مجلة المنتدى للدراسات والبحوث الاقتصادية، (4)، 1-14.
- السحيباني، صالح (2009). المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية: حالة المملكة العربية السعودية. بيروت: المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف.
- السرج، حسين عبدالمطلب (2011). تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية (ورقة رقم 34422). MPRA. <https://ssrn.com/abstract=1884816>
- شراف، عقون، وكافي، فريدة، وبوسراج، زهرة (2017). المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية: نحو دعم التنمية الاجتماعية: فلسفتها ومؤشرات قياسها. مجلة الاقتصاد الصناعي، (3)12، 344-361.
- العامري، طاهر، والغالبي، صالح مهدي (2005). المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال. دار وائل للنشر والتوزيع.
- لغويل، سميرة، وزمالي، نوال (2016). المسؤولية الاجتماعية: المفهوم، الأبعاد، المعايير. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، (27)، 301-308.
- المستريحي، علي (2017). المسؤولية الاجتماعية من الواقع الحادي إلى المنظور الشبكي المتعدد. المجلة العربية للإدارة، (4)37، 197-220.
- المغربي، نهال، وفؤاد، ياسمين (2008). المسؤولية الاجتماعية لرأس المال المصرفي: بعض التجارب الدولية. المركز المصري للدراسات الاقتصادية.
- مفرح آل يحيى، محمد يحيى (2010). القطاع الخاص والمسؤولية المجتمعية: أكثر من 100 نموذج من المجتمع الخليجي [ورقة عمل]. البحرين: المؤتمر الخليجي الرابع.

- مقدم، وهيبة (2014). تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة وهران.
- مكي، هشام، وبوطيبة، عبدالرحمن (2014). دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة – الاتحاد الأوروبي نموذجاً [ورقة عمل]. ملتقى وطني: دور العلوم الاجتماعية في تحقيق التنمية في الجزائر، تيارت.
- المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (ISO) (2010). المواصفة القياسية الدولية أيزو 26000: دليل إرشادي حول المسؤولية المجتمعية. الأمانة المركزية ISO.
- ياسين، محمد عاطف (2008). واقع تبني منظمات الأعمال الصناعية للمسؤولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية لآراء عينة من مديري الوظائف الرئيسية في شركات صناعة الأدوية البشرية الأردنية [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا.

المراجع الأجنبية:

- Asumah, A. (2015). *Effect of Corporate Social Responsibility on Community Development—A case study of Anglogold Ashanti, Obuasi Mini* [Master Thesis, Kwame Nkrumah University of Science and Technology]. KNUST School of Business.
- Carroll, A. B. (1991). The Pyramid of Corporate Social Responsibility: Toward the Moral Management of Organizational Stakeholders. *Business Horizons*, 34(4), 39–48.
- Carroll, A. B. (1999). Corporate Social Responsibility: Evolution of a Definitional Construct. *Business and Society*, 38(3), 268–295.
- Garriga, E., & Mele, D. (2004). Corporate Social Responsibility Theories: Mapping the Territory. *Journal of Business Ethics*, 53, 51–71.
- Ghobadian, A., Hillenbrand, C., & Money, K. (2015). Corporate Responsibility: Past, Present, and Future. *Group & Organization Management*, 40(3), 271–294.

- Kan, M. T., & others. (2012). Corporate Social Responsibility (CSR)— Definition, Concepts, and Scope (A Review). *Universal Journal of Management and Social Sciences*, 2(7), 42–52.
- Secchi, D. (2007). Utilitarian, Managerial, and Relational Theories of Corporate Social Responsibility. *International Journal of Management Reviews*, 9(4), 347–373.
- UNIDO. (2002). *Corporate Social Responsibility: Implication for Small and Medium Enterprises in Developing Countries*. United Nations Industrial Development Organization.